



٢٠٢٤/٢/٧

## سويلم والهجان يشهدان توقيع بروتوكول تعاون للاستفادة من أملاك الري بمحافظة القليوبية



إستقبل السيد الأستاذ الدكتور/ هانى سويلم وزير الموارد المائية والرى ، السيد اللواء/ عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية ، حيث تم مناقشة موقف المشروعات المائية التي يتم تنفيذها بنطاق محافظة القليوبية ، وإستعراض السياسة المائية بالمحافظة ، وأعمال إزالة التعديات على المجاري المائية بنطاق المحافظة.

وعقب اللقاء .. شهد الدكتور سويلم واللواء الهجان توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة الموارد المائية والري ومحافظة القليوبية لتعظيم الاستفادة من أملاك الري بمحافظة القليوبية ، وقد قام بتوقيع البروتوكول كل من السيدة المهندسة/ إيمان عبد العزيز رئيس قطاع التفتيش الفني والمالي والإداري بديوان عام الوزارة والمشرف علي الأملاك ، والسيد اللواء/ إيهاب سراج الدين سكرتير عام محافظة القليوبية.

كما شهد الدكتور سويلم واللواء الهجان توقيع ملحق لبروتوكول التعاون الموقع سابقاً بين وزارة الموارد المائية والري ومحافظة القليوبية بشأن التعاون المشترك لتغطية التربة البوقية من كيلو ١.٥٠٠ إلى كيلو ١.٧٧٦ بنطاق حى غرب شبرا الخيمة ، وذلك في ضوء طلب محافظة القليوبية تعديل مدة البروتوكول بزيادته إلى (١٠) سنوات ، وقد قام بتوقيع الملحق البروتوكول كل من السيدة المهندسة/ إيمان عبد العزيز رئيس قطاع التفتيش الفني والمالي والإداري بديوان عام الوزارة والمشرف علي الأملاك ، والسيد اللواء/ إيهاب سراج الدين سكرتير عام محافظة القليوبية.

وصرح الدكتور سويلم أن توقيع هذا البروتوكول يأتي وفقاً لاستراتيجية التنمية الشاملة التي تتبناها الدولة المصرية وتوسعى لتطبيقها ، وتماشياً مع التوجهات العامة لتعظيم الإستفادة من الأصول ذات النفع العام والتي تعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ وفقاً للخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة المصرية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات.

وأضاف سيادته أن أجهزة وزارة الموارد المائية والري تبذل مجهودات كبيرة في مجال حصر الأملاك والأصول والأراضي المملوكة لها وإزالة التعديات عليها مع العمل على إختيار أفضل السبل لإستثمار وإستغلال هذه الأملاك ، بما ينعكس على توفير الموارد المالية المطلوبة لتحسين الوضع المادى للعاملين بالوزارة وصرف حوافز للمتميزين من المهندسين والإداريين بجهات الوزارة المختلفة.

وأكد سيادته أن بنود البروتوكول الموقع مع محافظة القليوبية تتضمن التأكيد على عدم السماح بإقامة أية أعمال يكون من شأنها التأثير على التغطيات أو أعمال الصيانة الدورية أو الطارئة التي تقوم بها وزارة الموارد المائية والرى للمجاري والمنشآت المائية ، أو أي أعمال تؤثر على سلامة الجسور أو تؤثر في التيار المائي أو تهدد الأراضي والمنشآت أو الإضرار بالبيئة ، وفي حالة مخالفة ذلك يلتزم المستثمر بإزالة أسباب المخالفة أو قيام أجهزة الوزارة والمحافظة بإزالة المخالفة خصماً علي حساب المخالف وتحصيل تكاليف إعادة الشيء إلي أصله علي نفقته الخاصة.

ومن جانبه .. صرح اللواء الهجان أن هذا البروتوكول يأتي ضمن حرص محافظة القليوبية على الإستفادة من قطع الأراضي غير المستغلة ، وتماشياً مع التوجهات العامة لتعظيم الإستفادة من الأصول ذات النفع العام وفقاً للخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة المصرية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات ، وإتساقاً مع سياسة التعاون بين مختلف الأجهزة لتحقيق أفضل عوائد ممكنة تعود بالنفع على المواطنين وتعظم موارد الدولة ويتضمن هذا البروتوكول تحقيق الإستثمار المشترك بشأن إستغلال وإدارة وتشغيل بعض الأراضي المملوكة لوزارة الموارد المائية والري بنطاق محافظة القليوبية وهي ( منطقه أرض الكامب على الجسر الأيسر للرياح التوفيقي خلف القنطرة الجديدة بمساحة حوالي ٧٠٠٠ متر مربع بنطاق مركز ومدينة القناطر الخيرية - قطعة أرض داخل هندسة ري بنها بمساحة ٥٠٠ متر مربع - قطعة أرض داخل هندسة ري قليوب بمساحة ٣٠٠٠ متر مربع - قطعة أرض مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع بجوار محطة طلببات فم التوفيقيه القديم بمسطرد - جزء من منافع ترعة الساحل من الكيلو ١١.٠٠ حتى الكيلو ١٣.٠٠ بمدينة القناطر الخيرية).

وطبقاً لبنود البروتوكول .. ستقوم أجهزة وزارة الموارد المائية والري بأعمال مُراجعة وإعتماد المخطط العام للمناطق المستثمرة ، ومُراجعة واعتماد التصميمات والرسومات الهندسية للمحلات التي سيتم تنفيذها بحيث تكون بنفس النسق المعماري لمحلات سور حديقة النيل التابعة للوزارة بمدينة منشأ القناطر بمحافظة الجيزة ، ومُراجعة وإعتماد المقاييس الفنية للأعمال الإنشائية للمشروعات التي سيتم طرحها للتأكيد على صلاحية تلك الإنشاءات لطبيعة الأرض المقام عليها هذه المشروعات وعدم تأثيرها على كافة أنشطة الري والصرف بالمنطقة ، والإشراف الفني على تنفيذ الأعمال لضمان عدم مخالفة المتعاقد لأي إشتراطات قد تؤثر على أنشطة الري والصرف في منطقة المشروع.

وتختص محافظة القليوبية بإعداد كافة الرسومات والتصميمات والمخطط العام لقطعة الأرض ، وإعداد العقد الخاص بإدارة وتشغيل موقف السيارات المزمع إنشاؤه ، وإصدار التراخيص اللازمة لوزارة الموارد المائية والري للمشروع في تنفيذ أعمال الإنشاءات للمحلات التجارية علي مساحة الأرض المملوكة للوزارة بمساحة ٣٥٠٠ متر مربع بسور الموقف ، وإنشاء وإدارة وتشغيل موقف السيارات ، وتوصيل كافة المرافق ( مياه - كهرباء - صرف - إلخ ..... ) لأرض المشروع ، ورفع كافة المخلفات الموجودة بأرض المشروع وكافة مخلفات أعمال الإنشاءات الناتجة عن أعمال المشروع ، وتمهيد الطرق والشوارع المؤدية لأرض المشروع ورسفها ، وإصدار تراخيص مزاولة الأنشطة المرخص بها أو المتعاقد عليها للمستأجرين لمحلات وكافة الوحدات المزمع إنشاؤها بسور الموقف.

كما يتضمن البروتوكول تشكيل لجنة فنية مشتركة من الوزارة والمحافظة لإعداد الاشتراطات العامة والخاصة والتي يتم طرح على أساسها ، ولجنة فنية قانونية مالية لمتابعة تفعيل بنود البروتوكول ، ومراجعة بنود التعاقد المزمع إبرامه مع المستثمرين ، وتحديد أولوية الأنشطة ومتابعة سير العمل ، والتفتيش على الأعمال والأنشطة المزمع إقامتها على المناطق محل البروتوكول والتوجيه بإتخاذ الإجراءات القانونية حال ثبوت مخالفة المرخص له لأي من إشتراطات التعاقد.

الجدير بالذكر أن وزارة الموارد المائية والري هي الجهة المنوط بها الإشراف على الأملاك العامة للدولة ذات الصلة بالموارد المائية والري وإدارتها والحفاظ عليها ، وذلك في إطار القوانين المنظمة لذلك وأخصها القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١ بشأن إصدار قانون الموارد المائية والري ولائحته التنفيذية ، وكذا القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث ولائحته التنفيذية.